جهود المتوكّل في التعريف بنظرية النحو الوظيفي

Al-Mutawakkil's efforts in introducing functional grammar

الزايدي بودرامة

مخبر معجم المصطلحات، جامعة سطيف 2 boudrama1981@gmail.com

خليل بن دعموش

مخبر المثاقفة، جامعة سطيف2 Khaben2012@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/12/01 تاريخ القبول: 2020/12/05 تاريخ النشر: 2021/01/01

ملخص:

تعد نظرية النحو الوظيفي التي أرسى دعائمها، وحدد منهجيتها، وبين وجهة نظرها اللساني سيمون ديك الهولندي إحدى النظريات اللسانية الغربية الحديثة. ما يميز هذه النظرية هي أنها حاولت أن تدرس بنية اللغة وفق تصور مخالف لما دأبت عليه النظريات اللسانية الأخرى، وذلك بأن لا تعزل بين البنية المنجزة، وبين السياقات الخارجية التي أسهمت في تكوين تلك البنية وتوجيهها عند المتكلم، في الدراسة والتنظير، والتطبيق، وقد استطاعت في وقت وجيز أن تبني جهازا واصفا يعالج مختلف جوانب اللغة، بما فيها الجوانب الخارجية التي تؤثر على البنية، أو ما يعرف بالجوانب التداولية (القوة الإنجازية، الوظائف التداولية، الإحالة ...). هذه النظرية صارت معروفة في الوطن العربي ومشاركا في أبحاثها وتطوير جهازها بفضل الجهود التي بذلها أحمد المتوكل المغربي في التعريف بها، وتقريبها إلى القارئ العربي، واستثمارها في دراسة بنية اللغة العربية. نسعى في هذه المداخلة إلى عرض جهود المتوكل في التعريف بهذه النظرية، والكيفية التي قدمها بها، ومجالات تطبيقها عنده، وذلك حتى يسهل علينا مراجعة هذا المنجز وتقييمه.

كلمات مفتاحية: البنية، الوظيفة، النحو الوظيفي، التداولية، المتوكّل.

Abstract:

One of the modern Western linguistic theories is the theory of functional grammar that Simon Dick laid its foundations, determined its methodology and its linguistic view. What distinguishes this theory is that it tried to study the structure of the language according to a perception contrary to what other linguistic theories have been doing, by not isolating between the completed structure, and between

the external contexts that contributed to the formation of this structure and guiding it to the speaker, in study, theory, and application, It was able in a short time to build a descriptive device that deals with various aspects of the language, including the external aspects that affect the structure, or what is known as the deliberative aspects (achievement power, deliberative functions, referral ...). This theory has become well-known in the Arab world, and is involved in its research and development of its apparatus thanks to the efforts made by Ahmed Al-Mutawakil Al-Maghribi to introduce it, Bringing this theory closer to the Arab reader, and investing it in studying the structure of the Arabic language, which is known in his many writings as: The functional grammar of the Arabic language (Nahwa Allogha Alarabia Alwadhifi). This intervention seeks to present Al-Mutawakkil's efforts in introducing this theory, how it was presented it, and its fields of application, in order to facilitate our review and evaluation of this achievement.

Keywords: structur; function; functional grammar; pragmatics; Mutawakil.

1. مقدمة:

اللسانيات التمهيدية في أبسط مفاهيمها هي تلك الجهود والكتابات والدراسات التي تحاول أن تقرب القارئ العربي من المنتج اللساني الحديث، وتعرفه بأصولها ومبادئها، ومقترحاتها. ومع كل نظرية تستجد تظهر كوكبة من الكتاب والمؤلفين العارضين لها المسهلين مبادئها، ونذكر في هذا السياق مع اللسانيات البنوية محمود السعران، وتمام حسان، وإبراهيم أنيس ...، ومع التوليدية التحويلية ميشال زكريا، وحمزة بن قبلان المزيني، والفاسي الفهري ....، ومع الوظيفية يبرز المتوكل وتلامذته مثل: عزالدين المجدوب، ونعيمة الزهري، محمد جدير....

سنحاول - في هذه الورقة - التركيز على جهود المتوكّل في التعريف بنظرية النحو الوظيفي اعتمادا على المؤلّفات الكثيرة التي وضعها لعرض نظرية النحو الوظيفي، واستثمار مبادئها في دراسة اللغة العربية. وعليه: فما هي أهم المسائل التي تعرض لها المتوكل بالتعريف؟ وما المنهجية التي كان يعتمدها في عرض تلك المسائل؟ وأين تكمن

صعوبة النحو الوظيفي رغم التسهيلات الاجتهادية التي حاول المتوكل أن يصبغ بها كتاباته؟

يكمن هدفنا من ولوج هذا الموضوع إلى محاولة تقريب جهود المتوكل في التعريف بنظرية النحو الوظيفي، والوقوف على أهم المسائل التي عالجها، والمنهجية التي اعتمدها لإقناع القارئ العربي، والتدليل على ما يورده ويدافع عنه، ذلك أنه استطاع حقيقة أن يطوع العربية لمبادئ النحو الوظيفي دون تعسف أو تحكم.

سنعرض في هذه الورقة مدخلا يعرف القارئ بأهم المحطاب التي مر بها الدرس اللساني الحديث، ثم نقدم لمحة موجزة عن التوجه الوظيفي، ثم نردفه بالحديث عن نظرية النحو الوظيفي في الوطن العربي، ثم نناقش المسائل التي ناقشها المتوكل في كتبه، وننهيها بالتطرق إلى منهجية المتوكل في عرض المسائل والتعريف بالقضايا.

2. المحطّات الكبرى للسانيات الحديثة:

سعت اللّسانيات منذ بعث أصولها، وتحديد موضوعها ومنهجها مع سوسير، إلى تقديم دراسة وافية عن اللغة (ضبط بنيتها، وبناء جهاز واصف لدراستها، وتفسير تمظهراتها المختلفة، وتشكلاتها)، ونتيجة للتراكمية التي اتسمت بها، فإنها كانت تغير زاوية النظر في كلّ مرة، فاتحة المجال لمعالجة جديدة لم تطرق من قبل، ويمكن التمييز في هذا الصّدد بين ثلاث محطات كبرى مثّلت الزّاويا الجديدة التي كانت اللّسانيات تنفتح عليها؛ محطة ركّز فيها على النّسق الدّاخلي للبنية، لأنه يمثل الجانب الاجتماعي للغة، والذي يخضع له كل من المتكلم والمتلقي إذا ما أرادا أن يتواصلا،وهو الرصيد الذي يشتركون فيه، وخير من مثل هذا الاتجاه هم البنويون بمدارسهم المختلفة (مدرسة جنيف، المدرسة الوظيفية الفرنسية، مدرسة كوبنهاجن ...)، لكن ما لبثت هذه المحطة أن تراجع صداها بعد أن قدمت إطارا تصنيفيا لبنية اللغات، لأنها بقيت عاجزة عن تفسير كثير من الأمور، مثل علاقة البنى بعضها ببعض، وعلاقتها بمنجزيها، وبمن تتوجه إليهم، فانفتح نظر اللسانيين إلى زوايا أخرى، لا تتوقف عند حدود المدوّنة والتّصنيف،فتوسّعت إلى البحث عن تفسير لهذه القدرة التي امتاز بها بنو البشر دون غيرهم، وكيف يستطيعون اكتسابها في

وقت وجيز على الرغم من محدودية المثير، كما سعوا إلى البحث عن تفسير مقنع للتشابه بين بعض الجمل، وللعلاقات التي يمكن إقامتها بينها، وقد مثل هذا الانفتاح خير تمثيل اللساني الأمريكي تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية؛ حيث جعل اللسانيات جزءا من علم النفس المعرفي، وجعل المتكلم/ المتلقي مرتكزه في المعالجة، وجعل غايته تفسير الخلفية الذهنية التي يستند إليها كل من المتكلم والمتلقي لتحقيق عمليتي الإنتاج والفهم، ثم ازدادت الدراسات اللسانية عمقا فبدأت تبحث عن الجوانب التي لم تعالج، والتي لها تأثير كبير في إنتاج اللغة وفي فهمها، فانتبه اللسانيون إلى أنّ اللغة تتأثر كثيرا بالأفكار والقضايا الخارجية التي تحدث في عالم الإنسان، بل إنّ اللّغة، إذا ما نظر إلى علاقتها بما يحدث، ما هي إلا مظهر عاكس، وآلية أمينة لنقل الأفكار وتوصيلها، ووجد أنّ ثمة جوانبَ بنوية كثيرة لا يمكن فهمها إلا إذا ربطت بالسياق الخارجي الذي تعكسه، فتخلّت اللّسانيات عن "الانكفاء على الكينونة اللغوية بمعناها البنوي الصوري الصارم، وبمعناها التوليدي التحويلي الذهني المجرد، وتجاوزتها إلى آفاق أخرى حيث تلتقي المعرفة اللغوية مع معارف إنسانية أخرى، وإلى حيث يركّز على الكلام وعناصره الأساسيّة؛ كغرض المتكلّم، حال المخاطب، أو سياق الحال"[1]، وهو ما مثله التّوجّه التداولي، فصار ينظر إلى "العلامات اللّغوية على أنها وسائل لهدف معين، وإدراك اللغة على أنها ذلك النشاط الذي تبرز معه علامات يعمل بها المرء شيئا ... ويتجلّى في تغيير التّوجّه هذا الاقتناع بأنّ اللغات الطبيعية ليست أدوات وصف فقط، بل هي أدوات فعل أيضا؛ أي أدوات تنجز بمساعدتها أفعال"[2].

ويندرج ضمن هذا الاتجاه نظريات كثيرة يجمعها مبدأ دراسة بنية اللغة بمراعاة المقام الذي أنجزت فيه، من ذلك: الملفوظية لبنفنيست، والبلاغة الجديدة لبيرلمان، وديكرو، وتتيكا، ...، نظرية الملاءمة لسبربر وولسن، ونظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك الهولندي، وميزة هذه النظرية الأخيرة أنها لم تتوقف عند حدود المعالجات الجزئية، كما هو الحال مع غيرها من النظريات التداولية التي عالجت زاوية من زوايا النظر التداولي، بل سعت نحو بناء جهاز واصف يتناول بنية اللغة بالدراسة، وهي متفاعلة في سياقات مقامية

موجّهة، ومؤسسة لتلك البنية، وقد عرّفت بأنها "مقاربة لتحليل البنية اللغوية، تعطي الأهمية للوظيفة التواصلية لعناصر هذه البنية بالإضافة إلى علاقاتها البنيوية"[3]، وسنوضّح هذه النظرية أكثر في العنصر الموالي.

3. نظرية النحو الوظيفي (لمحة موجزة):

تعدّ نظرية النحو الوظيفي نظرية مستوعبة ومتجاوزة لما قبلها، إذا ما قورنت بالنظريات السّابقة لها (البنيوية، والتوليدية التحويلية)؛ ذلك أنها انبنت على إتمام المنجزات العلميّة التي توصّلت إليها هذه النّظريات مع تلافي السّقطات التي وقعت فيها، محددة لنفسها وجهة نظر.

وقد سعت نحو تحقيق تصوّر أو بناء نظري (في ضوئه يتم بناء الجهاز الواصف أو النحو المعتمد في هذه النظرية) تورد في ضوئه مختلف الكفايات التي تحكم أيّ منجز لغوي، حصرها الوظيفيون في ثلاث كفايات: الكفاية التّداولية والكفاية النّفسية والكفاية النّمطية. فهم هذه الكفايات يقود إلى معرفة دقيقة لمختلف الملابسات الدّاخلية والخارجيّة التي تحكم أيّ ملفوظ، ثم إنّ استحضار هذه الكفايات له دور كبير في صياغة الجهاز الواصف الذي تقدمه هذه النظرية.

الكفاية التداولية تعنى باستكشاف خصائص العبارات اللغوية التي لها علاقة بالكيفية التي تستعمل بها هذه العبارات في تفاعل لغوي معين، ومن ثمة لا يتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنها بنيات معزولة بل على أنها وسائل يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معين في إطار سياق لغوي تحدّده العبارات السّابقة واللاحقة وموقف تحدّده الوسائط الأساس لموقف التّخاطب[4]. ولذلك فهذه النظرية تعنى اعتناء كبيرا بالتمثيل لهذه الجوانب التداولية التي تربط البنية بالمقام على مستوى الجهاز الواصف (النموذج الصوري الذي يعكس البنية)، إضافة إلى التمثيل لكل السمات المرتبطة بقصد المتكلم، كالسّمات الإنجازية، والوجهية، ومختلف الوظائف التداولية (محور، بؤرة، ذيل...).

أمّا الكفاية النّفسية، فهي محاولة تقديم تصور واضح لما يعرف بنماذج الإنتاج ونماذج الفهم، أي بيان الكيفية التي يبني بها المتكلم العبارات اللغوية وينطقها، ثم بيان

الكيفية التي يحلل بها المخاطب العبارات اللغوية، ويقوم بتأويلها التأويل الملائم، ولا تتوقف عند هذا الحد، بل تسعى إلى صياغة النحو المنجز وفقا لهذه المتطلبات، ولذلك يذهب الوظيفيون إلى أنّ النحو الأكفى نفسيا هو النحو الذي يبني مكوناته، وعناصره، ويرتبها وفق عملية الفهم والإنتاج، يقول سيمون ديك: "تنقسم النماذج النفسية بطبيعة الحال إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم، تحدد نماذج الإنتاج كيف يبني المتكلم العبارات اللغوية وينطقها، في حين تحدد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللغوية وتأويلها، وعلى النحو الوظيفي الذي يروم الوصول إلى الكفاية النفسية أن يعكس بطريقة أو أخرى ثنائية الإنتاج والفهم هذه"[5] .

في حين تسعى الكفاية النمطية إلى تقديم أنموذج للغات تنتمي إلى أنماط مختلفة, مع رصد ما يؤالف أو يخالف بينها من حيث النمط, وفكرة النمطية في هذه النظرية جاءت لتقوض فكرة الكلية في النظرية التوليدية التحويلية, فقد أقصت مفهوم النّحو الكلي وعوضته بمفهوم النحو النمطي الذي اتّخذ معيارا في تصنيف اللغات بإرجاعها إلى فصائل كبرى حسب خصائصها البنيوية؛ يقول المتوكل: "لتلافي إسقاط بنية لغات معينة على بنية باقي اللغات، أقصت اللسانيات التنميطية مفهوم النحو الكلي كما ورد في النظرية التوليدية التحويلية، وعوضته بمفهوم النمط الذي اتخذ معيارا في تصنيف اللغات بإرجاعها إلى فصائل كبرى حسب خصائصها البنيوية"[6]، ولكي تتحقق فكرة التنميط يجب أن يكون الإطار النظري متوسّطا بين التجريد والملموسية حتى يمكن تطبيقه على أكبر عدد ممكن من اللغات دون الإخلال بضبط تحققات الوقائع اللغوية داخل كل لغة. وهي إذ تحقق جميع هذه الكفايات وتستحضرها في الجهاز الواصف الذي تبنيه تحيط بالمنجز من جميع جوانبه محققة صفة الشمولية.

ترجع أصول هذه النّظريّة إلى مدينة أمستردام الهولنديّة مع مؤسّسها الأوّل **سيمون ديك** من خلال أبحاثه المتعدّدة التي رسم بها الإطار النظري والمنهجي العام للنظرية، وقد استطاع المشتغلون على هذه النظرية أن يقدموا دراسات لغوية متنوعة مسّت مجال الدلالة والتداول والمعجم والتركيب في لغات مختلفة تنتمي إلى فصائل

متباينة نمطيا، وقد تمكنت من خلالها أن تؤسّس لنفسها مكانة علمية متميزة بين النظريات اللسانية المعاصرة، وقد أصبحت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية قبلها وتطمح منذ الثمانينات أن تكون بديلا للنظرية التوليدية التحويلية بكل نماذجها[7].

4. النحو الوظيفي عند اللسانيين العرب المحدثين:

نقلها إلى العربيّة وإلى العالم العربي الدّكتور أحمد المتوكّل المغربي، وذكر في كتاباته المعرفة بهذه النظرية أنّها دخلت "العالم العربي أوّل ما دخلت عبر جامعة محمد الخامس بالرباط، حيث شكّلت (مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفيّة)، وبفضل جهود الباحثين المغاربة المنتمين إلى هذه المجموعة تسنى للمنحى الوظيفي أن يأخذ محله في البحث اللساني المغربي إلى جانب مكوناته الأخرى، وقد تم ذلك عن أربع طرق رئيسية هي: التدريس، والبحث الأكاديمي، والنشر، وعقد ندوات دولية داخل المغرب نفسه"[8].

وقام في كثير من كتاباته بمحاولة وصف وتفسير كثير من قضايا اللغة العربية منظورا إليها من وجهة النحو الوظيفي، ويبرر المتوكل اختياره للنحو الوظيفي دون غيره من الأنحاء قائلا: "يعتبر النحو الوظيفي (Functional Grammar) الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات الأخيرة، في نظرنا، النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة، ولمقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النحو الوظيفي على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره. فهو محاولة لصهر بعض مقترحات نظريات لغوية (النحو العلاقي) (Relational Grammar) نحو الأحوال (Case Grammar) الوظيفية (Functionalism) و نظريات فلسفية (نظرية الأفعال اللغوية) (Speech act theory) خاصة) أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النمذجة في التنظير اللساني الحديث"[9].

هدف المتوكل منذ 1982 إلى يومنا هذا إلى تأسيس نحو وظيفي للغة العربيّة، يتناولها في جميع مستوياتها، يقول: "حاولنا جهدنا في هذه المجموعة من الدراسات أن نشارف هدفين اثنين: إغناء لسانيات اللغة العربية بتقديم أوصافٍ وظيفية لظواهر نعدها

مركزية بالنسبة لدلاليات وتركيبيات وتداوليات هذه اللغة، وتطعيم النحو الوظيفي كلما مست الحاجة إلى ذلك بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك"[10].

وبناء عليه يمكن القول إن جهود المتوكل لم تتوقف عند حدود التعريف والنقل بل تجاوزتها إلى التبني، وتقديم الإضافة، فالمتوكل يعد من المشاركين الفاعلين في هذه النظرية، ولم يتوقف عند هذا الحد بل سعى إلى تكوين ثلة من الباحثين الذين اقتنعوا بهذه النظرية وكانت لهم دراسات وبحوث وظيفية متميزة، أسهمت في تطوير هذه النظرية، وإثراء جانبها التطبيقي، كما هو الحال مع البوشيخي عزالدين، ونعيمة الزهري، ومحمد جدير، وعلي آيت أوشان، وغيرهم من الباحثين.

5. الجوانب التي عرض لها المتوكل بالمعالجة والتعريف:

ألّف المتوكّل كمّا معتبرا من الكتب، والمقالات، والبحوث، والدراسات التي أسهمت في التعريف بنظرية النحو الوظيفي للقارئ العربي، وتكاد تكون مؤلفاته المصدر الأساس لمن أراد أن يتفهّم أصولها، ويحيط علما بآليات تحليلها، وتصور معالجتها، وكان في عرضه مواكبا للتّطورات التي تمر بها النظرية في الغرب، وذلك لأنه يعدّ أحد المشاركين المتميزين المنتمين إلى هذا التوجه، فما إن تظهر أطروحات إلا ويسارع للتعريف بها، وتطبيقها على اللغة العربية الفصيحة، وعلى اللهجات الدارجة (المغربية، المصرية، اللبنانية ...)، وقد يكون هو المبادر المقترح، وقد يعدّ،ل وقد يضيف موردا ما ذكره الباحثون الغربيون، وفي خضمها يبين وجهة نظره.

ويجدر التنبيه إلى أنّ المتوكل لم يعمل على تقديم هذه النظرية للقارئ العربي بالترجمة لمؤلفات الغربيين الوظيفية، وذلك لتمكّنه من اللغات من جهة، ولأنه يعدّ أحد المنتمين إلى مدرسة النحو الوظيفي العالمية، وقد كفاهم في دراسة العربية من منظور وظيفي، في حين تخصص آخرون في دراسة لغات أخرى معتمدين مبادئ هذه النظرية وأصولها، كما أنه لم يتوقف عند حدود التعريف بالتطبيق على اللغة العربية، بل كان كثير المقارنة بين ما تتوصل إليه نظرية النحو الوظيفي وما هو موجود في الدرس اللغوي العربي القديم، بل وسمح لنفسه بأن يقترض منها المفاهيم والتحليلات التي تتطابق

والرؤية الوظيفية (كما هو الحال مع وظيفة المنادى، وأنواع البؤرة، وتحليل الاستثناء، والإحالة، ...)، فهو قد آمن "أنّ النّظريّة الثاوية خلف مختلف العلوم اللغوية [العربية] (النّحو، اللّغة، البلاغة، فقه اللّغة...) نظرية تداولية، وأنها بالتالي قابلة للتّحاور (بمعنى القرض والاقتراض) مع النّظريّات التداولية الحديثة بما فيها نظرية النّحو الوظيفي"[11].

وإذا ما رمنا تعريف القارئ بالجوانب التي تناولها المتوكل بالمعالجة، وبيان كيفية عرضه لها، فإننا سنعمل على توزيعها على الموضوعات الكبرى التي أخذت نصيبا وافرا من كتاباته، وهذه بدورها تحتاج إلى إعادة توزيع بحسب التّطورات التي مرت بها النظرية، فقد "اقترحت في نظريَّة النَّحو الوظيفي منذ ظهورها ثلاث صياغات يصطلح على تسميتها عادة للتبسيط (ما قبل النَّموذج المعيار (ديك 1978)) و(النَّموذج المعيار (ديك 1997 أ و ب)) و (ما بعد النَّموذج المعيار)"[12]، وكلّ صياغة من هذه الصياغات تعدّ تطويرا للمتقدّمة (التي تعدّ أساسا لها تبنى عليه)، ويبرّر **المتوكِّل** هذا التطوّر مرجعا إيَّاه إلى أنّ النَّظريات تكون في بداياتها "بسيطة التَّكوين ثم تغنى وتتعدّد مكوّناتها ومجالاتها ثم تتوحّد أو تسعى في التوحّد"[13]، انحصرت الدّراسة في النّموذج الأوّل في مجال الجملة، وتوسّعت في النّماذج الأخرى نحو مستعمل اللغة، والنّصّ أو الخطاب، لكن المنطلق واحد (التصور الأولي للنحو الوظيفي)، ثم قد تتغير الرؤى وقد تتبدل قليلا، وهذا ما حدث مع كتابات المتوكل، وعلى العموم يمكن اختصار المسائل التي عرضها المتوكل أو قدمها في كتبه في مرحلة الجملة فيما يلي: 1- تحليلات نظرية عالج فيها مبادئ النظرية وأصولها، وميز فيها بين النظريات ذات التوجه الوظيفي والنظريات ذات التوجه غير الوظيفي، 2- تحليلات تداولية تعالج كل ما له علاقة بالمقام، وتشمل: الوظائف التداولية، وضبط القوى الإنجازية والتمثيل لها، الإحالة ....3- تحليلات وجهية (تركيبية) عرضت لوظيفتي الفاعل والمفعول، ولخصائصهما (الدلالية والتداولية والمكونية) 4- تحليلات دلالية عرضت لمختلف الوظائف الدلالية التي يمكن أن تسند إلى المحمول أو إلى الحدود التي تشكل إحدى موضوعاته 5- تحليلات معجمية، ويمكن القول عنها بأنها تحليلات اشتقاقية، لأنه عالج فيها المقاربة الدلالية الصرفية لاشتقاق مختلف المفردات 6- تحليلات صرفية تركيبية،

عالج فيها مسائل الإعراب، والموقعة 7- تحليلات جملية، عرض فيها لتعريف الجملة، وبيان أنواعها بحسب عدد المحمولات، وبحسب وجود أو عدم وجود مكونات أرباض (مكونات تداولية خارجية)، كما تطرق لأنماطها (الجملة الخبرية المثبتة والمنفية، والجملة الاستفهامية، والجملة المنفية).

6. كتابات المتوكل المقدّمة لنحو الجملة (قراءة وصفية تحليلية):

تعدّ هذه الكتابات بمثابة الكتابة التمهيدية الأولى التي حاول في خضمها أن يعرض الجهاز الواصف الذي يقترحه الوظيفيّون، بدءا من الدّلالة المنطقية التي تكون في ذهن المتكلم، ثمّ الدلالة الوظيفية، ثم المكونات التركيبية أو الوجهية، وصولا إلى بقية العناصر، وقد وزّعها على ثلاث بنيات، هي: البنية الحملة، والبنية الوظيفية، والبنية المكونية، بهذا الترتيب، ويكون "بناء البنية الحمليّة المحددة وظيفيًّا قبل بناء البنية المكونيّة؛ إذ إنّ البنية الصّرفية التّركيبيّة للعبارة تابعة للمعلومات الدّلاليّة والتّداوليّة الممثَّل لها في مستويي البنية الحمليّة والبنية الوظيفيّة"[14]؛ حيث تُقدِّم البنيةُ الحمليّة الفرشَ الدّلالي المنطقيّ المتعلّق أساسا بالمفردات، ومختلف التّعالقات الدّلاليّة التي تفرضها، أمّا البنية الوظيفيّة فتضطلع بإسناد الوظائف التّداوليّة والتّركيبيّة، وتبقى صياغة الجملة (ترتيب عناصرها وموقعتها، إسناد الحالات الإعرابيّة ...) مرهونة بالبنية المكونيّة، ويمكن اختصارها في المبيان الذي صاغه المتوكل لاختصار هذه البنيات، وبيان عناصرها، وترتيبها، في أول كتاب مهد لنظرية النحو الوظيفي، وهو كتاب الوظائف التداولية الذي أصدره سنة 1985، حيث عرض هذا المبيان كالآتي[15]

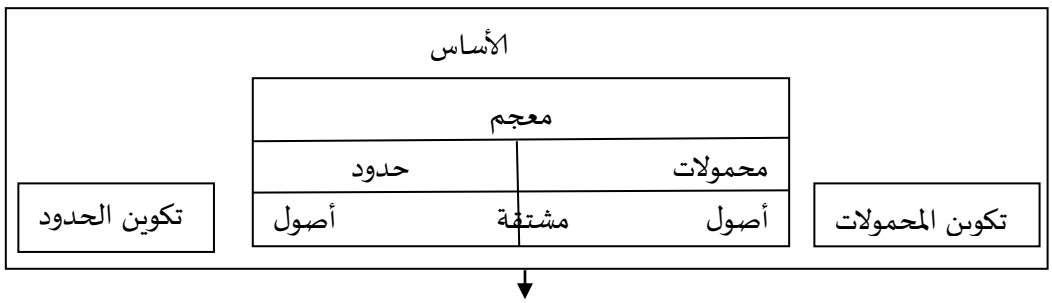

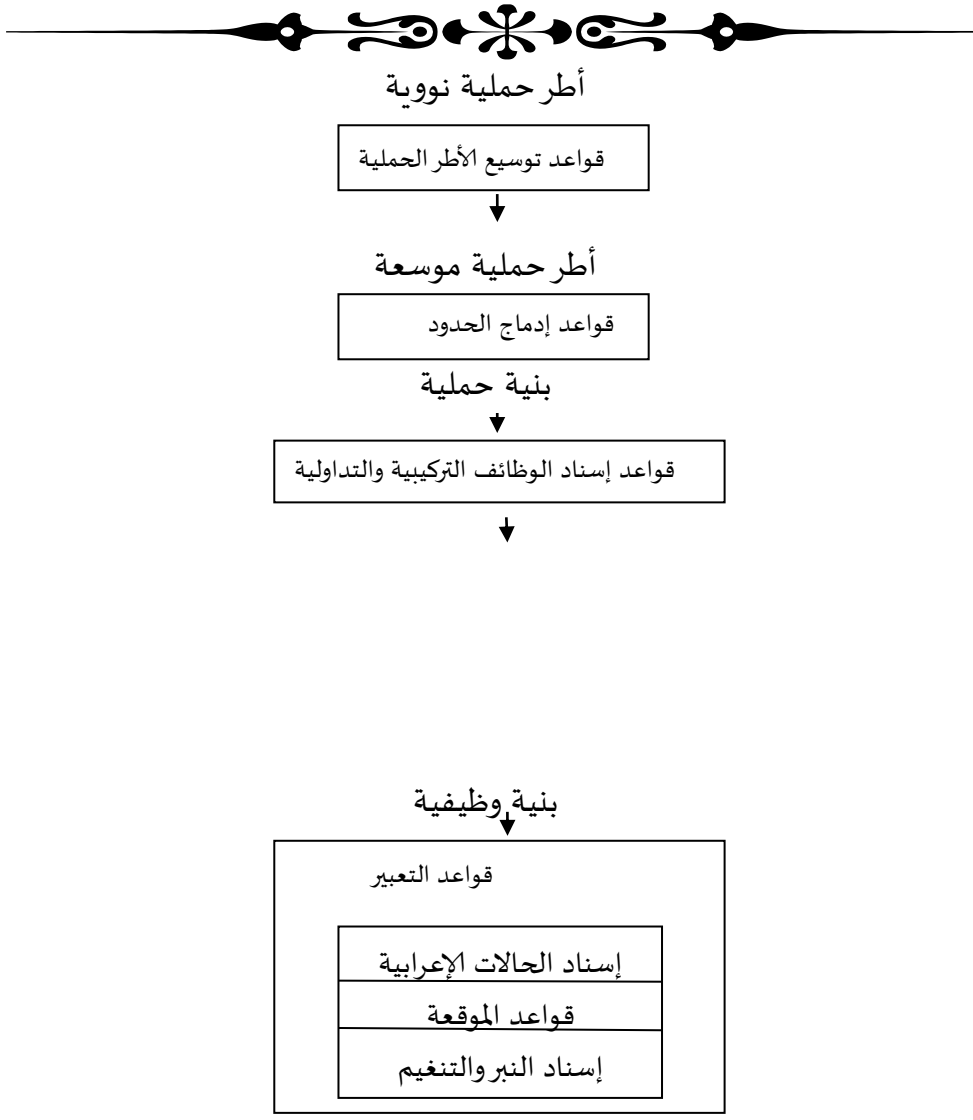

وقد كرّر هذا المبيان في كثير من كتبه معنونا إياها بعنوان: (النحو الوظيفي؛ المبادئ المنهجية وبنية النحو)[16]، كما طوره بحسب ما يستجد من نظرات في النحو الوظيفي؛ فقد أضاف في كتاب: (البنية والوظيفة) بعد قواعد إدماج الحدود، قواعد تحديد المخصصات، وذلك بعد أن توضحت المخصصات ودرست دراسة مستفيضة في

النحو الوظيفي، كما أضاف بعد قواعد إسناد الوظائف قواعد مخصص الحمل، ويقصد به القوة الإنجازية التي تكون مواكبة له بحسب المقام، كما أضاف إلى قواعد التعبير قواعد صياغة المركبات وقواعد صياغة المحمول[17]، وتعدّ هذه الطريقة (طريقة المخططات، والمبيانات) طريقة جيدة تسهل الفهم عند القارئ، وتعينه على إعادة ترتيب ما أخذه من مادة نظرية قد ألقيت عليه، كما يعكس هذا العرض أن النحو الوظيفي قد اتضحت أطره، وتبينت معالمه عند المشتغلين المتخصصين (الغربيين).

إنّ هذا المبيان يختصر لنا الجهاز الواصف الذي يوضح مراحل تكوين الجملة عند المتكلم في التّصوّر الوظيفي؛ فالمتكلم يمتلك في ذهنه رصيدا من المفردات، والفكرة التي يريد تبليغها تدل - في جوهرها- على واقعة يراد تبليغها، ويعد المحمول أهم عنصر يمثل هذه الواقعة، ثم تأتي بقية العناصر الأخرى التي يسميها المتوكل والوظيفيون بالحدود. وضبط المحمول والحدود وتحديدهما هو ما يعرف بالبنية الحمليّة predicative structure، وتحقيقها - في التصور الوظيفي- مرهون بتطبيق قواعد الأساس fund كما يدل المبيان؛ وقد سمّي هذا الأساس أساسا لأنّه، بما يوفّره من معطيات، يعدّ أساس بناء أي جملة؛ ذلك أنّه يوفّر المداخل المعجميّة التي تمدّ الجملة بالمادّة المفرداتيّة[18] (محمولات، أو حدودا)، هذه المادة المفرداتية قد تكون "مفردات أصول (أي مفردات يتعلمها المتكلم كما هي قبل استعمالها)، ومفردات مشتقة (أي مفردات يتم تكوينها عن طريق قواعد اشتقاقية انطلاقا من المفردات الأصول) يضطلع المعجم بإعطاء الأطر الحملية (predicate frames) والحدود (terms) الأصول، في حين أن قواعد التكوين تقوم باشتقاق الأطر الحملية والحدود غير الأصول"[19]، وبعد أن يتحدد المحمول والحدود، ويتم إدماجهما وفقا لقيود الانتقاء "تنتقل البنية الناتجة عن هذا الإدماج، البنية الحملية، إلى بنية وظيفية، عن طريق إسناد الوظيفتين التركيبيتين؛ الفاعل والمفعول، ثم الوظائف التداولية (المحور، بؤرة المقابلة، بؤرة الجديد) بإسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول، ثم الوظيفتين التداوليتين المحور، وبؤرة الجديد إلى الموضوع الأول والموضوع الثاني في البنية الحملية يحصل على البنية الوظيفية"[20]، وهو ما عبر عنه في المبيان بخانة

قواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية، وخانة البينة الوظيفية، وبتطبيق قواعد التعبير على الناتج نحصل على البنية المكونية، فقد بينا أنه "ينجم عن تطبيق قواعد إسناد الوظائف التركيبيّة والتداوليّة بنية حمليّة مخصّصة وظيفيّا؛ أي بنية وظيفيّة تتوافر فيها المعلومات الدلاليّة والتداوليّة التي تستلزمها قواعد النسق القاعدي الثالث: قواعد التعبير, معنى هذا، أنّ قواعد التعبير تضطلع بنقل البنية الوظيفيّة إلى بنية مكوّنيّة أي بنية تركيبية - صرفية"[21]، حيث ينقل فيها المحمول وعناصره من مستوى مجرّد بسيط إلى مكوّنات مكتملة، وتتغيّر تسمية تلك العناصر تبعاً للبنية التي تكون فيها, ففي مستوى "ما قبل البنية المكونيّة ... تعتبر هذه العناصر حدودًا, ومستوى البنية المكونيّة حيث تنتقل هذه الحدود إلى مركباتٍ"[22], وتسمى عناصر المحمول وعناصر الحدود بالصّرفات بعد أن كانت سمات دلاليّة (مخصّصات) أو تداوليّة؛ حيث تتحقّق المخصّصات والوظائف في شكل صرفات (أو وحدات صرفيّة)، وهذه الصرفات نوعان: "صرفات حرّة، ولواصق: أ- يقصد بالصّرفات الحرّة الوحدات الصّرفيّة التي لا تشكّل, بخلاف اللّواصق, جزءًا من وحدة معجميّة ما, الصّرفات الحرّة في اللّغة العربيّة نوعان: أدوات، وأفعال مساعدة، 1- من الصّرفات الأدوات التي تؤشّر للقوّة الإنجازية أداتا الاستفهام, والصّرفات التي تؤشّر للسّمات الوجهيّة كالأدوات: (ليت) و(لعلّ) و(إنّ). 2- من الأفعال المساعدة الأفعال الدالة على الزّمان كالفعل (كان) حيث يرد ناقصًا ... والأفعال الدّالّة على مختلف أنواع السّمات الجهيّة كالمقاربة والشّروع والتّحول ... ب- أمّا اللّواصق فهي الصّرفات التي تلحق بوحدة معجميّة لتحقيق أحد المخصّصات أو إحدى الوظائف, ومن أمثلة اللّواصق الدّالّة على مخصّصات المحمول اللاّصقتان الحاضنتان (سابقة ولاحقة) اللّتان نجدهما في صيغة الفعل المضارع ... ومن اللّواصق التي تحقّق الوظائف الحالات الإعرابيّة الرّفع والنّصب والجرّ"[23]، وبعد أن يكتمل بناء البنية الكونية التي تصبح الجملة فيها جاهزة للإنجاز الصوتي تدمج الملونات الصوتية التي تصطبغ بها الجملة، أعني النبر والتنغيم، ثم تنطق الجملة وتخرج مكتملة حاملة لمقصد المتكلّم الذي يريد تبليغه.

هذه هي الخلاصة التي يقدّمها النّحو الوظيفي لجهازه الواصف الذي يفترض أنها المراحل التي تمرّ عليها إنجاز الجملة عند المتكلّم، ولكن كثيرا منها غامض يحتاج إلى تفهم، كما يحتاج إلى تدليل، وهو ما استوعبه المتوكّل، فحاول أن يدرج لكلّ عنصر كتابا خاصا يعرضه، ويوضّحه، ويشرحه بالأمثلة، فخصّص كتاب الوظائف التداولية لعرض مختلف الوظائف التداولية وشرحها، لأن هذا هو جديد نظرية النحو الوظيفي، في حين خصّص كتاب دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي لمناقشة الوظيفة التركيبية الفاعل، وكيفية التمثيل للقوة الإنجازية، وعلاقتها بمختلف الوظائف التداولية، كما عالج مسألة العطف بين مختلف البنيات (حدود، محمولات، حدود)، ثم عرض للوظيفة التركيبية المفعول في كتاب آخر، هو كتاب: (من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية)، ومهد فيه للرؤية الاشتقاقية الصرفية معالجا البنيات التعليلية، وتوسّع فيها أكثر في كتابه: (قضايا معجمية (المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية))، وهو زيادة بسط وشرح لقواعد الأساس والمعجم التي ذكرت في المبيان السّابق، وبعد أن اتّضحت بعض أسس النّحو الوظيفيّ أخذ في توسيع القضايا، فتناول هذه المرّة الجملة المركّبة بالدّراسة، وهي الجملة التي تتجاوز الحمل الذي يتوفّر على محمول واحد، فعرض في كتابه: (الجملة المركبّة في اللّغة العربيّة) للجملة البسيطة، ثم للجمل المركبة، وقد ميّز بين الحمول المدمجة، والحمول غير المدمجة، وكذا الحمول الحدود بأنواعها، ونظرا لأهميّة الرّابط في بيان وجهة المحمول وزمنه، بل وفي تحديد نوع الجملة (الجملة الاسميّة، الجملة الفعليّة، الجملة الرابطيّة) فقد خصّص له كتابا يعالج الرّابط في العربية (كتاب: من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة)، ويقصد به كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وهذا لأهميتهما في التركيب، وأهميتهما في تحديد الزمن، والجهة، وفي سنة 1987 أعاد التّوسّع في الإطار النّظري للنّحو الوظيفي في كتابه: (اللّسانيات الوظيفيّة مدخل نظري)، حيث ناقش فيه مختلف المبادئ التي تميز التصور الوظيفي، وبنية النّحو الوظيفيّ، كما أعاد فيه تلخيص كتبه السّابقة، ككتاب قضايا معجميّة، وكتاب الوظائف التّداوليّة، وكتاب دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، وعنونها بـ: تحليلات وظيفية، ولما كان المتوكّل

متابعا للتّطوّرات التي تمرّ بها نظريّة النّحو الوظيفيّ فقد ألّف كتاب: (الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية) توسع فيه في عرض بنية الحدود كما أعاد النظر في البنيات المبأرة، فلم يعد الحديث متوقفا عند حدود بؤرة مقابلة وبؤرة جديد، بل ظهرت أنواع جديدة (بؤرة تتميم، بؤرة تعويض، ...)، كما عرض لأسلوب لم يتطرق إليه من قبل هو أسلوب النفي.

ولبيان جهوده أكثر نحاول أن نعرض بصورة موجزة لبعض القضايا التي قدّمها في مرحلة الجملة، وذلك نظرا لسعة النظرية الوظيفية وثرائها، ثمّ إن مرحلة الجملة أو مرحلة ما قبل المعيار هي الأساس التي انبنت عليها المحطات التي الجديدة التي آلت إليها النظرية، وسنركز على إبراز المنهجية التي كان يعالج بها كلّ قضية، وكذا التدرّج الذي راعي فيه المتلقّي العربي:

أ- **الوظائف التداولية**: نبهت سابقا إلى أن المتوكّل خصّص لهذه الوظائف كتاب: (الوظائف التداولية في اللغة العربية)، والناظر فيما عرضه المتوكل، يجد أن بعض هذه الوظائف قد سبق له أن نشرها في مجلات عالمية متخصصة في اللسانيات، يقول مثلا عن البؤرة والمحور: "صدرت من الفصل الأول نسخة فرنسية في شكل مقال مطول تحت عنوان: (Le focus en arabe) في العدد 64 من مجلة Lingua سنة 1984، ويشكل الفصل الثاني جزءا من مقال تحت عنوان: (Topic in arabic) سينشر في ..."[24]، وهذا معناه أنه يروم التعريف بها للقارئ العربي من جهة، كما يروم بها الاستمرار في البحوث المتخصّصة التي تعالج جزئية من جزئيات نظرية النحو الوظيفي لكن بالكتابة العربية، كما يدلّ على أن مثل هذه البحوث مازالت جديدة في بداياتها، وهذا ما يبرز شخصية المتوكل بعدّه قامة علمية استطاعت أن تكون مواكبة، ومؤثرة في الدرس اللساني العربي الحديث، والدرس اللساني العالمي.

كان منطلقه في عرض هذه الوظائف علميا تعليميا، فهو وإن لم يتخل عن الصرامة العلمية، المستوجبة للتدقيق، والموضوعية، فإنّه راعى متلقّيه العربي؛ ذلك أنه بدأها ممثلا لكل وظيفة، ولكي يقربها أكثر من القارئ العربي يورد ما يقابلها في الدرس

اللغوي العربي القديم من مصطلحات؛ يقول: "اهتم اللغويون العرب، نحاة وبلاغيين، ممّا هو معلوم، بدراسة هذه البنيات في إطار التفاعل بين بنية المقال ومقتضيات المقام، فاقترحوا أوصافا لكل من ظاهرة التخصيص، وظاهرة العناية، وظاهرة التوكيد، وظاهرة الحصر"[25]، ثم بعد أن اتضح مفهومها جزئيا يأتي على التعريف المقرر عند الوظيفيين فيقول: "تعتبر ... مفاهيم المبتدأ والبؤرة والمحور وغيرها علاقات تداولية قائمة بين مكونات الجملة"[26]، ثم ينبه إلى أنواعها بحسب الحمل فيقول: "يقترح ديك بالنسبة للمستوى الوظيفي الثالث، مستوى الوظائف التداولية، أربع وظائف: المبتدأ (Theme)، والذيل (Tail)، والبؤرة (Focus)، والمحور (Topic)، ويعتبر الوظيفتين الأوليين وظيفتين خارجيتين بالنسبة للحمل، ويعتبر الوظيفتين الثانيتين وظيفتين داخليتين، بمعنى أن الوظيفتين الأوليين تسندان إلى مكونين خارجيين عن الحمل، في حين أن الوظيفتين الثانيتين تسندان إلى مكونين يعتبران جزئين من الحمل ذاته، ونقترح شخصيا أن تضاف إلى الوظيفتين التداوليتين الخارجيتين وظيفة المنادى التي نعتبرها واردة بالنسبة لنحو وظيفي كاف لا لوصف اللغة العربية فحسب، بل كذلك لوصف اللغات الطبيعية بصفة عامة"[27]، وقبل أن نستمر في التحليل نبدي ملاحظة على هذا النص مفادها: أن المتوكل يورد المصطلحات التداولية المتداولة عند الغربيين، مع ذكر مقابلها العربي الذي ارتضاه لها، وهذا ما يقربها أكثر من القارئ العربي، ويجعله يضبط المدلول حتى وإن تعددت الترجمة المقابلة للمصطلح الأجنبي، كما أنها أسلوب جيد يمكن المتلقي من فهم المضامين اللسانية التي تعرضها هذه النظرية، وضبط المصطلحات الأساس الشائعة بلغاتها، ولتوضيح المنهجية التي اتبعها في تقديم هذه المعلومات للقارئ العربي فإننا نعطي مثالا بالوظيفة التداولية البؤرة؛

الوظيفة التداولية البؤرة: ركّز في عرض البؤرة على تعريفها، وبيان "1- أنواع وظيفة البؤرة من حيث طبيعتها، ومن حيث مجالها 2- قواعد إسناد وظيفة البؤرة وما تخضع له من قيود، 3- قواعد إسناد الحالة الإعرابية للمكون الحامل لهذه الوظيفة 4- قواعد موقعته 5- خصائصه الرّابطيّة"[28]، والملاحظ أن بعض هذه الخصائص يتعلّق بقواعد

التّعبير أي بالبنية المكونيّة (كالموقعة، وإسناد الحالات الإعرابيّة)، لأنّ فهم البؤرة مرهون بها، ولذلك عرضها المتوكّل في خضمّ تناوله لها، والأمر نفسه مع الوظائف التركيبية لأنّ لها تعلّقا بالبؤرة كذلك، ولا يمكن ضبطها ضبطا جيّدا إلا بذكرها؛ يقول: "تسند الوظائف التركيبية، ثمّ الوظائف التداولية، حسب النحو الوظيفي، بواسطة قواعد إسناد الوظائف التي تتخذ دخلا لها البنية الحملية للجملة"[29]، وهذا ما يجعلنا نفهم جيدا سرّ التقديم المجمل لمبادئ نظرية النحو الوظيفي وللجهاز الواصف، وتكراره في كل كتاب من كتاباته المتعلقة بمرحلة ما قبل المعيار، لأنّ الذكر المجمل، والتكرار يعين المتلقي على تفهم الجزئيات حين يبسط فيها القول.

كما اعتمد في سبيل توضيح الفكرة، وبيان المقبول من المردود على مجموعة من الرّوائز ، كرائز النفي، ورائز سؤال جواب، ورائز النفي، وهي آليات تعين المتلقي على الاقتناع والفهم، فمثلا ليثبت المكون الحقيق بإسناد بؤرة الجديد إليه، يورد رائز النفي، الذي يدل على مقبولية في إحداها، وعدم مقبولية في الأخرى؛ يقول: "إذا طبقنا رائز النفي هذا على الجمل المشتملة على أحد المكونات التي لها الأسبقية في التبئير نلاحظ أن المكون المتجه إليه النفي هو أحد هذه المكونات، باستثناء غيره، كما يتبين من المقارنة بين أزواج الجمل الآتية: أ- ما جاء زيد باسما (بل غاضبا) ب- ؟؟ ما جاء زيد باسما (بل عمرو)"[30]

كما نجده لا يحصر درسه على نوع واحد من الجمل، بل يورد أنواعا مختلفة تسهل ضبط هذه الوظيفة التداولية على اختلاف بنياتها، فيورد الجملة الاستفهامية، والجملة الخبرية المثبتة والمنفية، ويحدد كيفية معرفة المكونات المبأرة، وما إذا كان يمكن أن تتعدّد، والأمثلة التي يوردها أغلبها من العربية الفصيحة، لكنها جمل عادية جدا، تمثل التّواصل العادي (فلا ذكر لآيات قرآنية، أو أحاديث نبوية، أو نصوصا شعرية)، وقد يورد معها جملا مأخوذة من اللهجة المغربية واللهجة المصرية، لكنها قليلة جدا إذا ما قارناها باللغة العربية المعاصرة الفصيحة.

والملاحظ كذلك ممّا أورده المتوكّل في كتبه أن الوظيفيين كانوا يذهبون إلى أن البؤرة نوعان فقط؛ بؤرة جديد، وبؤرة مقابلة؛ بؤرة الجديد هي البؤرة "المسندة إلى

المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب (المعلومة التي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب)، ونعرف بؤرة المقابلة بأنها البؤرة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشك المخاطب في ورودها، أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها"[31]، لكنه بعد تعمقه في النظر في الدرس اللغوي العربي القديم تبين له أن عددها أكثر من ذلك، ولذلك أعاد النظر في أنواعها في كتابه: (الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، يقول موضّحا: "اقترحنا منذ سنوات (الوظائف التداولية في اللغة العربية 1985) مقاربة وظيفية للتراكيب المبأرة في اللغة العربية، ومن أهم الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسة فرضية أن البؤرة نوعان فحسب: بؤرة جديد تسند إلى الحد أو الحمل الدال على المعلومة التي يجهلها المتكلم (في حالة الاستخبار)، أو المخاطب (في حالة الإخبار)، وبؤرة المقابلة تسند إلى الحد أو الحمل الدال على المعلومة المتردد في ورودها أو المنكر ورودها ... وقد اعتمدنا هذه الفرضية، منذئذ، في عدد من أبحاثنا إلا أنه تبين لنا، بعد إعمال الفكر في التراكيب المفترض ترادفها، وإمعان النظر في تحليلات النحاة والبلاغيين العرب القدماء ما يلي: 1- تتآلف التراكيب المبأرة في كونها جميعها وسائل للتعبير عن معلومة غير متفق عليها بين المتكلم والمخاطب، وهذا ما جعلنا نبادر إلى اعتبارها متضمنة لوظيفة تداولية واحدة، وظيفة بؤرة المقابلة 2- إلا أن هذه التراكيب لا تستعمل في طبقة واحدة من المقامات، بل تستعمل في طبقات مقامية متباينة، ويترتب عن هذه الخاصية أنها تحمل في كل طبقة مقامية معلومة معينة 3- بما أنّ الطبقات المقاميّة مختلفة مترتب عن اختلافها تباين في المضمون التداولي (الإخباري)، لا يمكن أن تعد هذه التراكيب متضمنة لنفس الوظيفة التداولية"[32]، وتبعا لهذا التصور أعاد تصنيف هذه البؤرة مميزا بين خمسة أنواع؛ ذلك أنه "يتطلب الوصف الملائم للتراكيب المبأرة تفريع بؤرة المقابلة إلى أربع بؤر: بؤرة الانتقاء، وبؤرة الحصر، وبؤرة التثبيت، وبؤرة القلب، بالإضافة إلى بؤرة الجديد ... ويكون، بذلك، التحليل القائم على هذا التنميط مستجيبا للمبدإ الوظيفي العام القاضي بعدم الترادف التداولي بين

العبارات اللغوية المتباينة بنيويا، إذ إن كل نمط معين من البنيات يطابق نمطا معينا من المقامات، ويؤدي نمطا معينا من الأغراض التخاطبية"[33].

أنهى المتوكّل بحثه عن هذه البؤرة بخلاصة حوصلت الأفكار التي عرضها، ذكر فيها أن البؤرة نوعان، وأن إسنادها يخضع لقيود محددة، وأن البؤرة ليست هي المسؤولة عن تحديد العلامة الإعرابية في اللغة العربية، إلا أن لها دورا في موقعة العنصر وترتيبه، وأنه إذا كانت الجملة مبدوءة بمكون مبأر فإنها تحتاج إلى رابط موقعي يربطها بتلك البؤرة[34]، وفي هذا أيضا تقريب للفهم، وتسهيل على المتعلم ليحيط بالمبادئ والتحليلات الوظيفية.

ب- الوظائف التركيبية: إذا كان المتوكّل قد خصّ الوظائف التداولية بكتاب الوظائف التداولية، فإنّ الوظائف التّركيبية قد عرضها في كتابين، حيث تناول وظيفة الفاعل في كتاب (دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي)، وعالج وظيفة المفعول في كتاب (من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة، الوظيفة المفعول في اللغة العربية)، وليس معنى هذا أنه لم يتعرّض لها من قبل، فقد ذكرت سابقا، أنّه في كلّ كتبه يقدّم مجملا للجهاز الواصف للنحو الوظيفي الذي يشتمل تقريبا على كل العناصر المكونة لهذا الجهاز.

استعمل **المتوكّل** في كتاباته الأولى مصطلح الوظائف التركيبيّة لكنه ما لبث أن استعاض عنها بمصطلح الوظائف الوجهيّة؛ وذلك أنّ المصطلح الأوّل قد يوهم أنّنا بصدد الحديث عن جوانب صرفيّة تركيبيّة, يقول **المتوكّل**: "كان يحال على الوظائف التي تعنينا هنا, في أدبيّات النّحو الوظيفي الأولى (كما في نظريّات لسانيّة أخرى) بمصطلح الوظائف التركيبيّة, والمقصود، بالأساس، وظيفتا (الفاعل) و(المفعول), إلاّ أنّ هذا المصطلح عوّض في الكتابات الأخيرة ... بمصطلح الوظائف الوجهيّة, وهذا المصطلح أنسب لأنّه يعكس مفهوم هذه الوظائف كما هو محدّد داخل إطار نظرية النّحو الوظيفيّ"[35], إذ من المعلوم أنّ إسناد هذه الوظائف مرهون بالوجهة التي تقدّم من خلالها الواقعة, وحتى يتسنّى فهم الوجهة, ومعرفة الحدود الوجهيّة من غير الوجهيّة يجب أن ندرك[36]:

1- أنّ المحمول يدلّ على واقعة (State of affaires) تكون إمّا عملا (Active)، أو حدثا (Process)، أو وضعا (Position)، أو حالة (State).

2- تأخذ حدود الحمل وظائف دلاليّة تختلف باختلاف الدّور الذي يؤدّيه كلّ حدّ بالنّسبة للواقعة الدّالّ عليها المحمول.

3- تقدّم الواقعة التي يدلّ عليها محمول الحمل حسب وجهة (Perspective) معيّنة, أي حسب وجهة أحد حدود الحمل.

4- هنالك حدود تدخل في مجال الوجهة وأخرى لا تدخل في مجالها, تسمّى الأولى الحدود الوجهيّة أمّا الأخرى فتسمّى الحدود غير الوجهيّة.

5- من الحدود الوجهيّة ما يشكّل المنظور الرّئيسيّ، ومنها ما يشكّل المنظور الثّانويّ.

6- تسند وظيفة الفاعل إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الرئيسيّ، وتسند وظيفة المفعول إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الثّانويّ.

7- التّوجيه صنفان: توجيه ثابت وتوجيه متغيّر، الثّابت يشمل الحدود التي لا يمكن أن ترد إلا وهي موجّهة، أي يطرد فيها مثل الحدّ المنفّذ وما يحاقله، والحدّ المستقبل، أمّا المتغيّر فيشمل الحدود التي تتميّز بإمكان ورودها موجّهة وغير موجّهة، مثل: الحدث، الزّمان، والمكان، والحدّ المتقبّل.

8- أمّا الحدود التي لا يمكن أن ترد موجّهة مطلقا (بالنّسبة للّغة العربيّة) فهي الحدّ الحال، والعلّة، والمصاحب.

وبناء على هذه النّقاط يُفهم أنّ الوظائف التركيبية (الوجهيّة) وظيفتان هما: الفاعل والمفعول, الفاعل هو الوظيفة التي تسند "إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الرئيسيّ للوجهة التي تقدّم انطلاقا منها الواقعة الدّال عليها محمول الحمل"[37], أمّا المفعول فهو الوظيفة التي تسند "إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الثّانوي للوجهة التي تقدّم انطلاقا منها الواقعة الدّال عليها محمول الحمل"[38].

من النّقاط السّابقة نفهم جيّدا أن الوظائف التّركيبيّة مرهونة بتقديم الحديث عن الوظائف الدّلاليّة، والمتتبع لكتب المتوكل العارضة لنحو الجملة يعلم أنه لم يفرد لها بابا خاصّا أو كتابا يعرضها ويعالجها، وسبب هذا - في اعتقادي- أنها واضحة، إذ هي مرهونة بفهم المعنى المعجمي للمحمول، وما يترتب عليه من دلالات توزّع على الحدود التي

يطلبها ذلك المحمول، وينبه المتوكل إلى أن الوظائف الدلالية التي يمكن أن تسند إلى المحمول، والوظائف الدلالية التي يمكن أن تسند إلى الحدود هي ما يشكل البنية الدلالية للجملة؛ يقول: "البنية الدلالية للجملة، حسب النحو الوظيفي، تقوم على محمول يدل على واقعة (عمل أو حدث أو وضع أو حالة)، وعدد من الحدود تدل على الذوات الماركة في الواقعة الدال عليها المحمول؛ هذه الحدود، بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للواقعة صنفان: حدود تسهم في تعريف الواقعة ذاتها (كالحدّ المنفّذ، والحدّ المتقبّل، والحدّ المستقبل)، وحدود لا يتعدى دورها تخصيص الواقعة من حيث الزمان، والمكان، والحال، وغير ذلك"[39]، وقد ذكرها المتوكل مفرقة في ثنايا كتبه، ولم يفرد لها كتابا خاصا لوضوحها، فالمحمول يمكن أن يدل حسب مادته المعجمية، على عمل وذلك إذا كانت الواقعة التي يدل عليها فيها (+ حركة) و(+ اضطراب)، وتصدر من ذات (+ عاقل) في العادة (قد ترد من ذات (- عاقل) لكنّها لا تكون من الجمادات)، و(+ مراقب) للحدث (لها القدرة على الإنجاز وعدمه[40])، والوظيفة الدّلاليّة التي يأخذها منجز هذا الفعل عادة هي الوظيفة المنفّذ، مثل: (حفر زيد بئرا). وقد يدل على حدث، وذلك إذا كان صادرا من ذات (- عاقل) (من الجمادات عادة، كالريح، والمطر، والكهرباء ...)، ولا تكون مراقبة للواقعة (- مراقب)؛ إذ لا إرادة ولا قصد لها، مثل قولنا: (حطّمت الرّيح السّفينة، أحرقت النارُ الأخضر واليابس، زمجرت الرّيحُ ...)، والوظيفة الدّلاليّة التي تسند عادة إلى هذه الذّات هي: وظيفة القوّة، وقد يدل المحمول على حالة شعوريّة داخليّة تتّسم بها ذات من الذّوات (العاقلة تخصيصا)، مثل: الفرح، الحزن، الغضب، الخوف ...، والذّات التي تتّسم بهذه الواقعة تحمل وظيفة حائل (الذات المتّسمة بحالة)[41]، مثال: (فرح المسلمون بنصر الله)، وقد يدل على وضع وذلك إذا كانت الذات المنجزة للواقعة (+ مراقب) لوضع[42]، مثل: (وقف الرّجل أمام الدّار، جلست هند على الأريكة ...)، وقد يدلّ على مكانة لذات معيّنة، مثل: (زيد أستاذ، عمرو شاعر ...)، والذّات المرتبطة بهذا المحمول الدّالّ على وضع تحمل وظيفة: المتموضع، فتوضح لنا بهذا أهم الوظائف الدلالية التي تحملها عناصر الحمل، وهي دلالة المحمول، ودلالة العنصر الأول (الموضوع الأول)، يضاف إليها، وظائف تأخذها بقية

الحدود، مثل: المتقبل (العنصر الذي يتقبل حدثا: مثل الكرة في قولنا: ركل زيد الكرة)، والمستقبل (الذات التي نقل شيء ما إلى ملكيتها، مثل زيد، في قولنا: أعطى المدير زيدا جائزة)، والمستفيد، والحال، والعلة، والمصاحب، وغيرها من الوظائف الدلالية التي نجدها موزعة في خضم تحليلات المتوكل، وقد نبه عن مبدإ ضبطها في مواضع متعددة من كتبه، مثل قوله: "يلعب كل حد من حدود الحمل دورا في الواقعة الدال عليها المحمول فيكون منفذا (Agent)، أو متقبلا (Goal)، أو مستقبلا (Recipient)، أو مستفيدا (Beneficiary)، أو أداة (Instrumental)، أو زمانا (Temporal)، أو مكانا (Locative)..."[43]، إلا أنه يجدر القول: إنها ما زالت تحتاج إلى جمع وتوسع، لأن الأمر وإن بدا أنه واضح، فإن إسناد بعض الوظائف الدلالية إلى العناصر يحتاج إلى فرش سابق، وهو ما أغفله المتوكل في كتبه في هذه المرحلة.

وبالعودة إلى الوظائف التركيبية نجد المتوكّل يورد أنها نوعان: الفاعل، والمفعول، وذكرنا سابقا، أنّه استبدلها بمصطلح آخر هو الوظائف الوجهيّة، وذلك حتى لا تختلط بمصطلح البنية الصرفية التركيبية، لكنّ النّاظر في المصطلح الأول يجد له وجاهة أيضا، ذلك أنه جيء به مقابلا للمصطلحين السابقين: الوظائف الدلالية، والوظائف التداولية، فإذا حددت الوظائف الدلالية والتداولية، فما عداها فهو تركيبي بالضرورة.

خصّص المتوكل لعرض الوظيفة الفاعل فصلا كاملا من كتابه: (دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي)، بدأه بفرش نظري ضروري ينبني عليه فهم الوظائف التركيبية - كما نبهت سابقا- ناقش فيه أسس النحو الوظيفي، ومبادئه، ثم عرف بالوظائف الدلالية، وترتيبها أو مركزيتها بالنسبة للمحمول، وهو ما سماه سلمية الأدوار الدلالية، وهي كالآتي[44]: منف> متق> مستق> مستف> أد> مك> زم. ولاشك أن هذا التمهيد ضروري للقارئ حتى يستوعب وجهة نظر الوظيفيين في توزيع وظيفة الفاعل.

ثم عرض لتعريف الفاعل، ودلل على أن وظيفة الفاعل واردة بالنسبة لوصف اللغة العربية، لأنه قد ثبت عند الوظيفيين أن بعض اللغات تستغني في وصفها عن وظيفة الفاعل، ومرجع الاحتياج إليها في اللغة العربية أنه وظيفة تسند إلى المنفذ وغيره

من الوظائف الدلالية، كما أن إيراده يعلل الخصائص البنيوية كالإعراب والمطابقة والرتبة[45]. وبعد أن تحدد هذا الورود ذكر سلمية إسنادها مدللا بأمثلة من العربية الفصحى، منوعا إياها بحسب الوظيفة الدلالية للمحمول (عمل، قوة، حال، وضع)، ولذلك حتى يعطي القارئ رؤية شمولية تمكنه من ضبط صور الفاعل[46]، وبما أن للفاعل علاقة وطيدة بالمحور فقد عرض لكيفية إسناده على الرغم من عرضه لها في كتابه (الوظائف التّداولية في اللغة العربية)، ويورد المتوكل أن ثمة "اتجاها عاما تسند بمقتضاه وظيفة المحور إلى الحد الحامل لوظيفة الفاعل بالدرجة الأولى"[47].

ثم أتى على ذكر الخصائص المكونية من إعراب، وموقعة (سواء في الجملة الاسمية أم الجملة الفعلية أم الجملة الرابطية)، وهذا معناه أن الفاعل في نظرية النحو الوظيفي ليس خاصا بالمحمول الفعلي، بل يشمل كل محمول مهما كانت مقولته المعجمية، عكس ما هو معروف في نظرية النحو العربي، والمتوكل يكثر من بيان وجه مخالفة التصور الوظيفي للتصور النحوي العربي حتى لا تختلط المفاهيم من جهة، وحتى يكون المتلقي على وعي فلا يسقط مدلول المفهوم العربي على المصطلحات الوظيفية بسبب المشابهة المصطلحية.

وبالنسبة للوظيفة المفعول في اللغة العربية فقد تطرّق بداءة إلى المكوّنات التي لا تدخل ضمن الوجهة التي تقدم الواقعة من خلالها، ومن ثمة لا تحمل وظيفة تركيبية مطلقا، وهذه الدراسة كان يجب التطرق إليها قبل تناول أي منهما، لكن يمكن القول إن المتوكل تنبه إلى ضرورة بسط القول فيها، بعد أن كان ذكرها موجزا ومختصرا في المواضع والكتب السابقة، ولذلك فمن أراد فهم الوجهة فهذا الكتاب فيه بسط ومناقشة وتدليل وتحليل لها، وقد أتاح التطرق لهذه الحدود غير الوجهية إلى معالجة خصائصها الدلالية (الحال، العلة، المصاحبة)[48]، وخصائصها الوظيفية (تحمل وظيفة المحور، أو البؤرة)، وخصائصها المكونية (إعرابها، موقعتها)[49]، وهذا معناه أن كتب المتوكل تعطي نظرة شاملة، لكنها في بعض الجزئيات تحتاج إلى قراءة دقيقة، وتتبع، ولعل المتوكل كان قاصدا

لهذه المنهجية، حيث يوردها مجملة، ثم يرد تفصيلها بعد أن توضح مفهومها جزئيا في الذهن.

وحين تطرق للوظيفة المفعول عرّفها، وأعطى الروائز التي تدل على ورودها، وهي: "إمكان إسناد هذه الوظيفة إلى حد آخر غير الحد الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل، وتوافر التراكيب التي يلي فيها الفعل والفاعل مركبان اسميان غير مسبوقين بحرف (Preposition Noun Phrases)، توافر البنيات المسماة بـ(التعليلية) (Caustive Structures)، توافر البنيات الناتجة عما يسمى في الأنحاء التوليدية التحويلية بتصعيد الفاعل إلى المفعول (Subject - to- object Raising)، تحديد الوظيفة المفعول لموقع المكون المسندة إليه وحالته الإعرابية"[50]، ولما رأى أن هذه الروائز تحتاج شرحا وتمثيلا، فقد ذكره بعدها مباشرة، ولعل أبرز ما يحتاج إلى بيان هي البنيات التعليلية والبنيات التصعيدية؛ البنيات التعليلية تعني التعدية؛ مثل: ((شرب زيد الدواء) تصير (أشرب عمرو زيدا الدواء)) أي كان سببا وعلة في أن شربه، أما البنيات التصعيدية، فهي البنيات "التي يصبح فيها فاعل الجملة المدمجة (بفتح الميم) مفعولا لفعل الجملة المدمجة (بكسر الميم)، ويحصل هذا في التراكيب التي يكون محمولها الرئيسي من أفعال الاعتقاد كالفعلين حسب، وظن"[51]، وأعاد شرحهما متوسعا تحت عنوان (إشكال المفول في البنيات التصعيدية والبنيات التعليلية)[52]، ولم يكتف بهذا بل خصص لهما في كتابه هذا فصلين كاملين (الفصل الثالث والرابع على التوالي من كتاب: من البنية الحملية إلى البنية المكونية)، وهذا يدل على أن المتوكل يسعى لتزويد المتلقي العربي بجميع ملابسات المفاهيم المعتمدة في النحو الوظيفي.

وبعد أن اتضح أمر هذه الوظيفة، أخذ في عرض قواعد إسنادها، وبيان الوظائف الدلالية التي يمكن للعنصر المسندة إليه أن يحملها، وكذا الوظائف التداولية التي تسند إليه (البؤرة، المحور)، ثم أخذ في مناقشة الخصائص المكونية (الإعراب، الموقع)، ولم يتوقف عند هذا الحد بل فند مسألة تعدّد المفاعيل، وأنه "لا داعي، في إطار النحو الوظيفي، للجوء إلى إضافة وظيفة تركيبية ثالثة لرصد هذه الخصائص، ولا إلى التخلي

جزئيا عن قيد أحادية الإسناد، بافتراض إمكان إسناد الوظيفة المفعول إلى أكثر من مكون واحد، وأنه بالإمكان الاقتصار على وظيفتين تركيبيتين اثنتين: فاعل ومفعول، تسند كل منهما إلى مكون واحد داخل الحمل الواحد"[53].

وأنهى دراسة هذه الوظيفة بخلاصة فيها حوصلة للأفكار التي عرضها - كما هي عادته، ومنهجيته مع كل مسألة يعرضها- وكأنه يدعو القارئ إلى ضبط المعالم الكبرى التي ينبني عليها فهم ما يقوله، ومن ثم فهم نظرية النحو الوظيفي، وعلى الرغم من أن هذه النظرية صعبة الاستيعاب، لكن اتباع منهجية المتوكل في العرض، وقراءة كتبه قراءة متأنية، والوقوف عند خلاصاته، والكتب التي نشرها على التوالي يذلل كثيرا من الصعوبات، ويجعلها ميسورة الفهم والاستيعاب.

ج- **تنميط الجملة**: من أهمّ المسائل التي ركز المتوكل على إيضاحها، وتبيينها للقارئ العرب، في هذه المرحلة، مسألة تنميط الجملة، وبيان أنواعها بحسب المكونات المشكلة لها، ونظرا لأهميتها فقد عالجها في مسائل متفرقة من كتبه، لكنه لما تبين له احتياج القارئ إلى أخذ تصور شامل لها خصص لها كتابا كاملا عنونه بـ(الجملة المركبة في اللغة العربية)، ركز فيه في تعريفه للجملة على رؤية بنوية لا على رؤية وظيفية، فقد قال: "نقصد بالجملة كلّ عبارة لغوية تتضمّن حملا (نوويا أو موسعا)، ومكونا (أو مكوّنات) خارجيا، فالجملة، حسب التّنميط الذّي نقترحه هنا، مقولة تعلو الحمل؛ إذ تتضمنه بالإضافة إلى مكوّن خارجي (أو مكوّنات خارجية)"[54]، فهذا التعريف اعتمد على نوعيّة العناصر وكيفيّة ترتيبها، فالجملة هي نتاج مكوّن خارجي (مبتدأ، ذيل، منادى) زائد حملا [(ج = مخ + ح)؛ حيث: ج= الجملة، مخ= مكوّنا خارجيا، ح= حملا]، ولكن هل ينطبق مفهوم الجملة على هذه الصّورة فقط؟.

إنّ المتصفّح لكتب **المتوكّل** يجده يطلق مصطلح الجملة كذلك على الحمل مستقلا (أي: - مكونا خارجيا)، من ذلك، مثلا، قوله قبل التّعريف الآنف الذكر: "وبخرق هذا القيد [قيد: لا تسند الوظيفة البؤرة إلى الحمل وإلى أحد حدوده] يمكن تعليل لحن الجمل التي من قبيل (88ج) و(89ج):

88- أ- ماذا حدث؟ ب- قتل خالد بكرا ج- * قتل خالد بكرا (بنبر (بكرا))

89- أ- أعزة عشق كثير أم ليلى؟ ب- أعشق كثير عزّة أم لا؟ ج- * أعزّة عشق كثير أم لا؟"[55]

وهذه الجمل المذكورة مكوّنة من حمل فقط ولا وجود لمكوّن خارجي معها، وهذا يدل على أنّ إطلاقها على الحمل هو الأساس؛ لأنه يشكّل الحدّ الأدنى لمفهوم الجملة (وهي بغيابه لا تسمّى جملة، بل تسمّى مركبّا)، وإذا ما حُصّل الحدّ الأدنى فإنّ الجمل من حيث مقولتها، ومن حيث عدد العناصر المكوّنة لها أنواع؛ فهناك الجمل الاسميّة، والجمل الفعليّة، والجمل الرّابطيّة، وهناك جمل مكوّنة من حمل بسيط، وهناك جمل مكونة من حمل بسيط زائد عنصرا خارجيا، وهناك جمل مكوّنة من عدة حمول ... ومما يعضّد هذه النّتيجة أنّ المتوكّل أطلق، في سياق آخر، على الجملة المكوّنة من حمل ومكوّن خارجيّ مصطلح (جملة مركّبة)[56].

حدّد **المتوكّل** نوع الجملة حسب مقولة المحمول وعدده فقسّمها حسب مقولة المحمول إلى: جمل فعليّة (محمولها الأساس فعل)، وجمل اسميّة (محمولها الأساس ليس فعلا)، وجمل رابطيّة (جملة اسمية زائد رابطا). كما قسّمها بحسب عدد المحمولات إلى: جمل بسيطة (فيها محمول واحد)، وجمل مركبة (فيها أكثر من محمول) أو معقدة. وسنعرض لهذين النّوعين ببعض البسط كما يلي:

ج-1. أنواع الجملة بحسب مقولة المحمول: يقول **المتوكّل**: "تنقسم الجملة العربية، في منظورنا، حسب مقولة المحمول التّركيبيّة إلى قسمين: جملة ذات محمول فعليّ، وجملة ذات محمول غير فعليّ (أي: جملة محمولها مركّب وصفيّ أو مركّب اسمي أو مركّب حرفيّ أو مركّب ظرفيّ)، وتنقسم الجملة ذات المحمول غير الفعليّ، بدورها، إلى جملة تشتمل على رابط (كان وما إليها) وجملة لا تشتمل على رابط، ونصطلح على تسمية أنواع الجمل الثّلاثة بالجملة الفعليّة والجملة الرابطيّة والجملة الاسميّة على التّوالي"[57]، فالمحمول، بهذا، يعدّ الفاصل الذي تتميّز به أنواع الجملة بحسب المقولة، ثم لكلّ نوع من هذه الأنواع خصوصيات يجدر بالبحث إيرادها وذكرها منها:

ج-1-1. تمتاز الجملة الفعلية ببنية موقعيّة خاصة توجب بمقتضاها عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل، كما تمتاز بأن مخصّص المحمول الزّمني والجهي فيها يمكن أن يستفاد من صيغة الفعل وحده، والمحمول فيها قد يكون أصلا وقد يكون مشتقا حسب أغراض تظهر في بنية المشتق، كما تمتاز بأنها، من حيث الاشتقاق، أكثر إنتاجيّة من غيرها.

ج-1-2. تمتاز الجملة الاسميّة، كذلك، ببنية موقعيّة خاصّة من مميزاتها أنّ فاعلها مقدّم على محمولها، وقد يؤخّر إذا كان حاملا لوظائف تداوليّة معيّنة، والمحمول فيها لا يدل، عادة، على واقعة، وخصوصا إذا كان (مركّبا اسمّيا أو مركّبا حرفيا أو مركّبا ظرفيا)، كما أنه يصعب الاشتقاق مع هذا النّوع من المحمولات.

ج-1-3. "تعتبر الجمل الرابطيّة نمطا بنيويّا قائم الذات؛ فالجمل الرابطيّة ليست جملا اسميّة ولا جملا فعليّة، وإنّما هي جمل يمكن اعتبارها جملا وسطى؛ إذ هي تشارك الجمل الاسميّة في بعض من مميزاتها الحمليّة والوظيفيّة، وتقاسم الفعليّة خصائصها المكوّنية"[58]؛ ذلك أنّ محمولها هو محمول الجملة الاسميّة إلا أنّ الفاعل فيها لا يجوز له أن يتقدّم على الرّابط، فإن ورد متقدّما كان مبتدأ (عنصراً خارجياً) لا فاعلا، وهو في هذه الخصيصة يتقاطع مع الجمل الفعليّة، ودور الرابط في هذا النّوع من الجمل هو تحديد المخصّص الزّماني والجهي للمحمول.

ج-2. أنواع الجملة حسب نمط تركيبها: قسّم **المتوكّل** الجمل، حسب نمط تركيبها، إلى جمل بسيطة وجمل مركبّة؛ الجمل البسيطة هي الجمل التّي تحتوي على حمل واحد سواء وجد مكوّن خارجي أم لم يوجد، أمّا الجمل المركبّة فهي الجمل التّي تحتوي على أكثر من حمل[59]. لكنّه (**المتوكّل**) ما لبث أن أعاد النظر في هذا التقسيم، موردا أنّ الجمل البسيطة هي الجمل التي تحتوي على حمل واحد، ولا وجود لمكون خارجي معها، فإن وجد المكوّن الخارجيّ (الرّبضي) مع ذلك الحمل صارت الجملة مركّبة، وأضاف نوعا آخر هو الجمل المعقّدة، وتمتاز بأنّها تحتوي على أكثر من حمل (تقابل المركّبة في التّقسيم الأوّل)[60].

ج-2-1. **الجملة البسيطة**: يتكون هذا النوع من الجمل من حمل مستقل بذاته، فيه محمول ومجموعة حدود إجباريّة (الحدود الموضوعات)، وقد تذكر معه حدود أخرى

اختياريّة (الحدود اللّواحق)، وقد يذكر مع هذه العناصر مخصّص المحمول (قد يكون فعلا رابطا أو فعلا مساعدا) ومؤشّر القوّة الإنجازيّة (مخصّص الحمل).

ج-2-2. **الجملة المركّبة**: تتكوّن من حمل ومكون خارجي (ربض)، قد يكون هذا المكوّن الخارجي مبتدأ أو ذيلا أو منادى، وتبعا لنوع المكوّن الخارجي يورد **المتوكّل** أن هناك جملا مبتدئيّة وأخرى ذيليّة وأخرى ندائيّة، ولكلّ نوع منها خصائصه وشروطه؛ فالمبتدأ يشترط فيه التّصدير، والذّيل يشترط فيه التأخّر، والنّداء له حريّة التّقدم والتأخّر أو التّوسط، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- الجمل المبتدئيّة = م [حمل]
- الجمل الذيليّة = [حمل] ذ
- الجمل الندائيّة = منا [حمل] /[حمل] منا / [حمـ (منا) لـ]

ج-2-3. **الجمل المعقّدة**: يتميّز هذا النّوع من الجمل بتضمّنه لأكثر من حمل، كما هو موضّح في البنية الآتية: [ج (حمل^{1}) (حمل^{2}) ... (حمل^{ن})][61]، وهذا التّعدد في الحمول يتجلّى في صورتين اثنتين هما[62]:

1- يشكّل كل من الحملين مكوّنا قائم الذّات يرتبط بالحمل الآخر بكيفيّة ما دون أن يفقد استقلاله عنه.

2- يشكّل أحد الحملين جزءا من الحمل الآخر بحيث يعد مكوّنا من مكوناته.

يورد **المتوكّل** أنّ الحملين يكونان قائمي الذّات إذا كان أحدهما: 1- حملا اعتراضيا 2- أو كان أحدهما معطوفا على الآخر، أمّا إذا كان أحدهما مكوّنا من مكوّنات الحمل أو جزءا من مكوّن من مكونات الحمل فإنّه يعدّ حملا مدمجا في الحمل الذي يعلوه[63]، وطلبا لتحقيق تصور جيد للحمول المدمجة، وغير المدمجة فقد خصص لها المتوكل فصلين من كتاب (الجملة المركبة في اللغة العربية)، عرض للوظائف التي يمكن أن تسند إليها بحسب نوع الجملة (دلالية، تداولية، تركيبية)، كما تناول مخصّصاتها، وخصائصها المكونية

(الحالات الإعربية، الموقعة)، ممثلا لكل خاصية، ومحللا لتلك الأمثلة؛ وذلك حتى يعطي القارئ تصورا شاملا يطالها في جميع صورها وأحوالها.

7. خاتمة: معلوم أنّ للمتوكل اليد الطّولى في التعريف بنظرية النّحو الوظيفي، بل واستثمارها في بناء نظرية لسانية حديثة هي نظرية نحو اللغة العربية الوظيفي، وهي نظرية حاولت أن تدرس اللغة العربية من جميع جوانبها، وهذا ما أبرزته الكتب الكثيرة التي ألفها باللغة العربية، وقد امتازت كتبه بالدقة في عرض المعلومة، وبالمناقشة والتحليل، وذكر الأمثلة والتدليل، وبمواكبة التطورات والمستجدات البحثية، وبتقديم بحوث جديدة، وإذا ما راعينا القارئ العربي فإنه يمكن القول إن هذه الكتابات تعين على تعريفه هذه النظرية، وتسعفه على فهم مضامينها، وقد اتبع المتوكل عددا من الأساليب والطرائق منها:

1- الجمع بين الصرامة العلمية، والآليات التعليمية
2- ذكر الأمثلة والإكثار منها وتحليلها
3- ذكر الإطار التجريدي لتمثيل عناصر الجملة وبيان علائقها
4- البدأ برؤية إجمالية، تقدم التصور الوظيفي، وجهازه الواصف
5- وضع خلاصة في نهاية كل دراسة أو بحث

ويمكن القول في الأخير إن نظرية النحو الوظيفي نظرية ترى أنه لا يمكن دراسة بنية اللغة دراسة دقيقة إلا إذا جمع بين رؤيتين متكاملتين، رؤية بنوية مفسرة في ضوء رؤية مقامية أو تداولية، وبفضل جهود المتوكل استطاعت هذه النظرية أن تفرض نفسها في الوطن العربي.

8. قائمة الإحالات:

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، (الأردن، 2011)، ص26.

[2] - جرهارد هلبش، تطور علم اللغة منذ سنة 1970، ترجمة: حسن بحيري، زهراء الشرق، (مصر، 2007)، ص 267، 268.

[3] - كونو، التركيب الوظيفي، نقلا عن: أحمد المتوكّل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، (المغرب، 1987)، ص104.

[4] - أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، دار الأمان، (المغرب، 2006)، ص64.

[5] - المصدر نفسه، ص66.

[6] - أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، ص69.

[7] - ينظر: يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، كلية الأداب واللغات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005، 2006، ص20.

[8] - أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، ص61.

[9] - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، (المغرب، 1985)، ص9.

[10] - حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الحديث (لبنان، 2009)، ص348.

[11] - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص10.

[12] - أحمد المتوكّل، التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)، مطبعة الكرامة، (المغرب، 2005)، ص54.

[13] - المصدر نفسه، ص54.

[14] - نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللّغة العربيّة، مطبعة المعرف الجديدة، (المغرب، 1997)، ص218.

[15] - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص24

[16] - ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، (المغرب، 1986)، ص14

[17] - أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربي)، منشورات عكاظ، (المغرب، 1993)، ص24

[18] - ينظر: أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)، دار الأمان، (المغرب، 1995)، ص63.

[19] - أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص11

[20] - أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، (المغرب، 1987)، ص6

[21] - نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللّغة العربيّة, ص238.

[22] - أحمد المتوكّل، الجملة المركبة في اللّغة العربيّة, منشورات عكاظ، (المغرب، 1987)، ص73.

[23] - أحمد المتوكّل، التركيبات الوظيفيّة قضايا ومقاربات, مطبعة الكرامة، (المغرب، 2005)، ص91.

[24] - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، 26

[25] - المصدر نفسه، ص8

[26] - المصدر نفسه، ص9، وينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، (المغرب، 1989)، ص139

[27] - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص17

[28]- المصدر نفسه، ص28

[29]- المصدر نفسه، ص34

[30]- المصدر نفسه، ص43

[31]- المصدر نفسه، ص29

[32]- أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، (المغرب، 1993)، ص6-7

[33]- المصدر نفسه، ص171

[34]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص64-65

[35]- أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية الخطاب ...)، دار الأمان، (المغرب، 2001)، ص107.

[36]- ينظر: أحمد المتوكّل، من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة, ص 17 وما بعدها إلى ص31.

[37]- المصدر نفسه, ص19.

[38]- المصدر نفسه, ص20.

[39]- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص132

[40]- يعرف المتوكّل المراقبة، رابطا إياها بالمشارك في الحدث، فذكر أن الذات "يكون ... مراقبا لها إذا توافر لديه إمكان تحقيقها وإمكان عدم تحقيقها على السواء، ويكون، بالعكس من ذلك، غير مراقب لها إذا انعدم تحكمه في تحقيقها". أحمد المتوكّل، قضايا معجمية (المحمولات الفعليّة المشتقة في اللّغة العربيّة)، اتحاد الناشرين المغاربة، (المغرب، 1988)، ص45.

[41]- ينظر: المصدر نفسه ص88

[42]- ينظر: المصدر نفسه، ص87

[43]- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص33

[44]- المصدر نفسه، ص35

[45]- ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص37

[46]- ينظر: المصدر نفسه، ص41

[47]- المصدر نفسه، ص43

[48]- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص37

[49]- ينظر: المصدر نفسه، ص32، وص39

[50]- المصدر نفسه، ص63

[51]- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص64

[52]- ينظر: المصدر نفسه، من ص102 إلى ص111

[53]- المصدر نفسه، ص102

[54] - أحمد المتوكّل، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، (المغرب، 1987)، ص27.

[55] - أحمد المتوكّل، الجملة المركبة في اللغة العربية، ص27.

[56] - ينظر: أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، منشورات عكاظ، (المغرب، 1993)، ص14.

[57] - أحمد المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص78.

[58] - المصدر نفسه، ص82.

[59] - ينظر: أحمد المتوكّل، الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة، ص8.

[60] - ينظر: أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربيّة)، ص14.

[61] - أحمد المتوكّل، الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة، ص34.

[62] - المصدر نفسه، ص35.

[63] - ينظر: أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، ص35.